

علي خيون

ثورة

17 - 30 تموز 1968

التجربة والآفاق



الطليعة

1994

منشورات

استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي الذي لمسنا دوره البارز في الحياة السياسية للقطر العراقي أن يستعيد جزءاً من عافيته وقدرته على النهوض بعد الردة ، كما استطاع أن يقارع الانشقاقيين فكرياً وتنظيمياً وسياسياً وأن يرد اتهاماتهم . وفي خضم ذلك كله كان عليه أن يعبىء الجماهير ، ويستعيد ثقتها الكاملة به ، وبقدرته على تطبيق مبادئه وشعاراته بعد ان تعرضت تلك الثقة الى حالات من الأزمة بسبب الظروف المارة الذكر . وكان نصب عينيه تلك التجربة الرضائية التي ضاعت على حين غفلة ، وهذا ما نلمسه في حديث لصادق حسين أبرز قادة الحزب في نضاله السري آنذاك حيث يقول :

« لقد كان من بين الهواجس الملحة في نفسي عندما تحملت من موقعي مسؤولية بناء الحزب . . بعدما أصابه من تمزق اثر الردة . . انه عندما يستعيد حزبنا في القطر العراقي ثورته من المرتدين . . ينبغي عليه أن يجسّد قيماً جديدة . . مستوحاة من نقيض السلوك الخاطيء والمنحرف لبعض العناصر الحزبية القيادية الذي ساعد على ضياع ثورة رمضان العظيمة .

وقد وجدت ان الواجب يقضي أن أجسّد جانباً من هذه القيم . . وذلك بأن لا أكون بعد نجاح الثورة التي كنا نخطط لتفجيرها آنذاك في موقع القيادة والسلطة وأن أبقى فقط مناضلاً في صفوف الحزب برغم إدراكي الموضوعي . . بأن المسؤولية الثورية . . على نقائها لا ترتبط بمرحلة النضال السري فقط . . وقد عرضت هذه الأفكار رسمياً لأول مرة في الاجتماع المشترك الذي عقدته القيادة القطرية مع المكتب العسكري في شهر أيلول من عام ١٩٦٤ والذي خصص لوضع اللمسات الأخيرة لخطة الثورة التي كنا قد أعدناها ضد نظام الردة العارفي .

عرضت هذه الأفكار على الرفاق في ذلك الاجتماع وقلت لهم . . انني سأكون

معكم حتى ساعة انتصار الثورة ولن أكون في أي مركز رسمي في الدولة . . لذلك أرجو أن تستجيبوا لهذه الرغبة الرفاقية . . وان تتفهموا دوافعها الحقيقية .

وقد أثرت هذه الفكرة مرة أخرى يوم كنت في السجن رقم واحد العسكري في أوائل عام ١٩٦٦ . . ففي حينه وصلتني رسالة من الرفيق « أبو هيثم » الرئيس أحمد حسن البكر يخبرني فيها ان الرفاق في القيادة قد نصبت لديهم التهيئة الأولى للقيام بالثورة . . وان توقيت الثورة سيكون في شهر شباط من ذلك العام . .

أرسلت الى الرفيق أبو هيثم رسالة خطية أبارك فيها هذا العمل وأشجع عليه وذكرته والرفاق أعضاء القيادة فيها بالمبادئ التي أشرت اليها وطلبت اليه أن يحفظ لي رغبتني في عدم تحمل أية مسؤولية ، وان يعيد عرض الأمر في القيادة بعد نجاح الثورة . . ولكن الفرصة لم تسمح للحزب للقيام بالثورة في ذلك الوقت .^(١)

ثم تهيأت الظروف المناسبة للعمل قبيل ١٧ تموز ١٩٦٨ حين تجمعت المبررات الكافية للقيام بثورة ، وكان من بين أبرز المبررات أو العوامل ما حدث في ٢٣ شباط في سوريا و ١٨ تشرين الثاني في العراق الذين اعتبرهما الحزب في مؤتمراته القومية التي عقدت آنذاك بمثابة رمز واحد لتحقيق الذاتي على حساب الموضوعي ، الحكم على حساب الشعب والمبادئ ، أي ان كليهما من الحزب بمعناه التاريخي ومعناه كرسالة ومشروع حضاري فكان التفكير بالثورة يعني الانتقام من ثلاثة أشياء : من ١٨ تشرين الثاني ومن ٢٣ شباط ومن ٥ حزيران ١٩٦٧ .^(٢)

وكان تقييم المرحلة ، يتطلب بناء تجربة جديدة مستوعبة للأمراض الداخلية للعملية الثورية ، وبنفس الوقت متفهمه لحجم المؤامرة على المصير العربي ، لذلك لم يكن بناء الثورة الجديدة في تصور الحزب بناءً عادياً ، كان لابد أن يكون بناءً منسجماً مع روح البعث ، مع روح النهضة العربية ، مع القدرة على فهم دروس الماضي وتوظيفها من أجل المستقبل .^(٣)

ومن أجل ذلك ، وضع قادة الحزب الذين خططوا لتنفيذ الثورة في ١٧ تموز ١٩٦٨ ، كل التصورات التي من شأنها جعل انطلاقتهم الجديدة ، بناءً متكاملًا وقويًا وقائماً على أسس متينة من العمل المقتدر وبما يجنب الثورة محاولات التآمر من الداخل والخارج والعبور بها الى مكانة الثورة (غير المسموح بها) لكن الثورة الجديدة التي أطلق عليها (الثورة البيضاء) كناية عن اختلافها في الجوهر والتنفيذ عن صورة الصراعات الدموية في السابق كادت تتحول الى مجرد (انقلاب) يضاف الى سلسلة الانقلابات السابقة ، حين فوجئت القيادة القطرية التي كانت مجتمعة صباح يوم ١٦ تموز ١٩٦٨ في دار السيد أحمد حسن البكر أمين سر القيادة القطرية لوضع خطة الثورة بصيغتها النهائية ، بوصول رسول من المقدم الركن عبدالرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات العسكرية العامة - آنذاك - يحمل رسالة تتضمن عرضاً منه بالمشاركة في الثورة . وعلمت القيادة القطرية ان المقدم الركن ابراهيم الداود وهو آمر لواء الحرس الجمهوري - آنذاك - هو الذي أخبر النايف بعملية الثورة ، وعرض عليه المشاركة فيها وتولي منصب رئيس الوزراء ، وكان على القيادة أن تبت بسرعة في أمر هذا التطور الخطير. ^(٤)

وبعد دراسة الموقف ، قررت القيادة التظاهر بقبول مشاركة النايف في الثورة والموافقة على ما تم الاتفاق عليه بينه وبين الداود ، كما اتخذت ، في الوقت نفسه ، قراراً حازماً بتصفية النايف والداود. ^(٥)

ولم تكن عملية تصفية النايف سهلة أبداً . بل كانت من أخطر العمليات ، فلقد كان للنايف بعض الأنصار في قوات الحرس الجمهوري وفي داخل مبنى القصر الجمهوري. ^(٦)

وفي يوم ٣٠ تموز ١٩٦٨ غادر ابراهيم الداود العراق الى الأردن لتفقد القوات

العراقية هناك ، وفي الساعة الثالثة من بعد ظهر ذلك اليوم ، شرع صدام حسين بتنفيذ الخطة واختار ساعة التنفيذ ووزع الأدوار على بعض الرفاق معه ، فتم له اعتقال النايف في داخل القصر الجمهوري وكانت قد أعطيت التعليمات قبل تنفيذ الخطة بدقائق الى (حماد شهاب) آمر اللواء المدرع العاشر لتحريك اللواء وتطويق القصر الجمهوري^(٧) وفي الوقت نفسه تم ترتيب ما يلزم لتسفير النايف خارج العراق .

وبهذا يكون صدام حسين قد حقق الانجاز التصحيحي الأول ، مستفيداً من كل الكبوات والتجارب السابقة بما فيها ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ وردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ حين أزاح مفهوم (الانقلاب العسكري) عن الثورة ، وان يحافظ على هوية الثورة باعتبارها ثورة الحزب .^(٨)

إذ ان بعض العسكريين الحزبيين أو الذين حسبوا على الحزب بدافع من طموحهم الشخصي ، ومن قلة وعيهم الحزبي والثوري لم يكن لهم تصور حزبي وشعبي ، وتاريخي لعملية الثورة ولدور الثورة التي يقودها الحزب في قطر واحد كقاعدة لحركة الثورة العربية ، لقد كانت (الثورة) بالنسبة اليهم وبالدرجة الأولى عملية انتقام ثأرية من الذين سرقوا السلطة من الحزب في تشرين الثاني ١٩٦٣ ، وعملية فوقية أقرب الى التغيير الاصلاحى السطحي الذي ينتهي دائماً في تجارب الوطن العربي ، والعالم الثالث الى نظام يميني عاجز عن تحقيق أهداف الثورة الجذرية الديمقراطية والاجتماعية والثقافية ، وعن تأمين المستلزمات الضرورية لمواجهة الامبريالية والصهيونية والقوى الرجعية .^(٩)

غير ان المؤامرات لم ينقطع دابرها بتلك المحاولة^(١٠) فقد واجهت الثورة في أكثر المنعطفات حدة وفي أدق الظروف ، وكان من بينها ما ترافق مع تسلم الرفيق صدام حسين الموقع الأول في الحزب والدولة في ١٧ تموز ١٩٧٩ ، واستمر بعدها ، لكن بفضل قيادة صدام حسين وبفضل شجاعة مناضلي الحزب ويقظتهم كان النجاح

التام حليف الثورة ، في القضاء على كل المؤامرات التي استهدفت الحزب من قبل القوى الاستعمارية والرجعية والعناصر المغامرة والفئات السياسية الحاكمة . . . وفي القضاء أيضاً على كل محاولات التآمر من داخل الحزب. (١١)

لقد بذلت قيادة الحزب جهوداً جبارة كي تحافظ على الثورة الجديدة ، بالقول وبالفعل ، جاء ذلك من يقين ثابت بأن سقوطها يعني تراجعاً معنوياً ومادياً كبيراً وخطيراً لحركة الثورة العربية كلها ، لأن موازنة الثورة في تنفيذ انجازاتها بين (الوطني) و (القومي) ، جعل جزءاً كبيراً من المهمات التي واجهتها على الصعيد الداخلي بعد يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ ، كتثبيت السلطة الثورية وقيادة الحزب لها وتعزيز الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي بتطبيق تأمين عمليات شركة نفط العراق وحصص أمريكا وهولندا وكولبنكيان في شركة نفط البصرة وتحقيق التحولات الديمقراطية وفي مقدمتها الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية واقامة الجبهة التقدمية والتحولات الاشتراكية والاجتماعية وبناء الجيش الثوري القومي ، هي مهمات متصلة ومتداخلة ومتفاعلة مع المهمات القومية ، وكان كل تقدم يحققه حزب البعث العربي الاشتراكي على طريق تأدية هذه المهمات يزيد من قدرة الثورة على التأثير في المحيط القومي كما يزيد من خبرتها ويطلق يدها أكثر على طريق تأدية المهمات القومية المباشرة. (١٢)

فلقد تقرر تسفير عبدالرحمن عارف الى خارج العراق بسلام . . . وعومل أنصاره بنفس الطريقة ولم تتخذ أية اجراءات انتقامية قاسية ضد أي من أركان الردة التشريعية ومن عناصر أجهزة الأمن الذين ولغوا في دماء مناضلي الحزب وجماهير الشعب وجرعوه شتى أصناف الاضطهاد والامتهان ، وإنما اعتقل منهم من اعتقل وترك الآخرون طلقاء . . . وحتى عبدالرزاق النايف تقرر تسفيره الى خارج العراق وعين سفيراً في حينه ، وكذلك الأمر بالنسبة لابراهيم الداود .

لقد كانت القيادة حريصة على هذا النهج ولم تكن تسمح بأي اراقة للدماء

إلا إذا اقتضت ذلك الضرورة القصوى لحماية الثورة والحزب... ولم تحدث ،
في تلك المرحلة أوضاع ، تستوجب العنف الدامي .^(١٣)
وقد أثبت هذا النهج فائدته . فلم تُقابل الثورة بردود أفعال حادة وقوية ،
ولم تنشأ في البلاد حالة متوترة . . واستطاع الحزب أن يجتاز المرحلة الأولى من الثورة
بسلام وان ينصرف منذ البداية الى العمل الايجابي البناء .^(١٤)

إن الثورة بعد ان امتلكت في ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ شروطها في المعنى الحقيقي
للثورة المستقلة ذات الطريق الخاص ، كانت تحتاج الى الشخصية القيادية ذات
المنظور الحضاري المتجدد ، الممتلك لتصور واضح وواسع لمفهوم « القيادة
التاريخية » والذي بمقدوره أن يسبغ طابعاً (عقلانياً) على المسيرة الجديدة قياساً
الى ما سبقها من أحداث منطلقاً من الأيديولوجية التي تستند اليها ، والواقع العربي
الذي يحيط بها والمنجزات الوطنية المطلوبة .

إن (العقلانية) هنا ، هي أولاً ، في « أن نتحرر من صور « اللامعقول »
التي تملأ جوانب الواقع العربي ، صور التجزئة التي تهدر طاقات الأمة ، ونماذج
الوحدات التي لم توحد قوى الأمة الحقيقية في الماضي ، وأشكال التوجه الكاذب نحو
المعركة التي تضلل الجماهير وتنتهي بها الى الخيالات المريرة^(١٥) كما تفضي بها
الى التآرجح والتناقض والتناحر في الداخل .

القيادة التاريخية :

الحاجة الى « القيادة التاريخية » هنا ، هي ليست وليدة اليوم ، بل هي حاجة
أكدتها تلك الأيام السوداء والعصيبة التي عاشها العراق في أيام التمزيقات الحادة
في قواه الوطنية والقومية ، وحالة البلبلة والضياغ واهتزاز الثقة التي اشتد أوارها
بعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، وبالرغم من كثرة التحليلات والاجتهادات
والتقييمات التي درست تلك الفترة سواء من داخل منظمات حزب البعث العربي

الاشتراكي أو من الجماهير في خارج أو داخل العراق ، فان الجميع يتفقون في ان من بين أهم الأسباب التي أدت الى النكسة ، بل في مقدمتها جميعاً ، الافتقار الى (القائد) ذي الصفات المتكاملة (المبدئية - الحكمة - الشجاعة - الأخلاق - الصبر - العقل الاستراتيجي والقدرة التكتيكية) الذي يستطيع أن يوحد ويحشد الطاقات الهائلة للجماهير ويستثمر استعدادها للبذل والتضحية والأقدام ، وان يحل الخلافات والمتناقضات ، ويحدد الأولويات ويشرح العضلات ويتصدى للأعداء كما يجب وفي الزمان المناسب والمكان المناسب. (١٦)

فالامر الثابت والذي لا يختلف فيه أثنان ، ان القيادة أو (القائد) ، من الموضوعات ذات الشأن الكبير في حياة الجماعات ، ذلك ان طبيعة الوجود الانساني فرضت على الأفراد أن لا يعيشوا في عزلة ، وإنما ضمن جماعة أو جماعات ومن خلال هذا النوع من الحياة تحتم وجود القيادة .

ويؤكد علماء النفس على أهمية الدور الذي تقوم به القيادة في تماسك وبناء الجماعات المختلفة ، كما يؤكدون على ما للقائد من أهمية بالغة في تماسك الجماعة ، ولما كان السلوك البشري يسعى دائماً الى تحقيق أهداف حيوية متجددة فان القيادة تعمل على بلورة هذا الهدف حتى يكون محدداً واضح المعالم. (١٧)

لذلك فان مفهوم القيادة يتحدد بالمجال الذي تمارس فيه القيادة والاطار النظري الذي تعتمد عليه وطبيعة الأيديولوجية التي تستند عليها ومن خلال عرض النظريات الخاصة بالقيادة يحدد العلماء طبيعة القيادة وفقاً لما يلي :

١ - القيادة كدالة لفرد ، بان بعض الأفراد يمتلكون صفات موروثه لا توجد عند آخرين ، تؤهلهم لتبوء موقع القيادة .

٢ - القيادة كدالة لموقف ، لأنها ترمز للظروف المحيطة بالموقف مما يعني وجود قوة اجتماعية خارجية لها الأثر في إظهار الفرد الذي يقود الجماعة .

٣ - القيادة كدالة لسلوك له وظيفة محددة وتعني الارتباط الفعلي بالأعمال التي تساعد الجماعة على تحقيق أهدافها والتي يمكن أن تسمى بالوظائف الاجتماعية.

٤ - القيادة كدالة لتفاعل عدد من التغيرات ، ومفهوم القيادة يعني عملية تفاعل اجتماعي .^(١٨)

من هنا ، نجد ان القيادة التي جاءت في ١٧ - ٣٠ تموز في العراق مستوعبة للتجارب السابقة استخلصت تلك المعاني التي أتينا على ذكرها ، فكانت الشروط التي حددت علناً للشخصية القيادية أو التي لها مركز قيادي حزبي في العراق هي التي تتوفر على المعاني التالية :

١ - شجاعة فائقة في الملمات ، بدرجة أعلى من الظروف الاعتيادية ، وأهم ركن في الشجاعة هو القرار الشجاع المستند الى الايمان المطلق بقضية نضال الحزب والشعب مهما اهتزت من حوله الصور وتداخلت الألوان .

٢ - العفة المطلقة أو شبه المطلقة تجاه ما زاد عن حاجة الحياة المتوازنة ومتطلبات المستقبل المشروعة للمناضل البعثي وعائلته .

٣ - الايمان والرغبة في العمل المثابر لتطبيق المبادئ من موقعه في الحزب والدولة والمجتمع ، وهكذا تكون الرقابة التقليدية ضرورية للمستويات الحزبية التي تلي القيادة العليا وليس لأعضاء القيادة العليا ، ولذلك ، لا يفترض أن يكون الأساس في التزام أعضاء القيادة بهذه الضوابط ناجماً عن رقابة أمين سر القطر ، بل يكون الضمير البعثي وشرف ومسؤولية القيادة هي الرقيب الأساس على أعضاء القيادة القطرية في كل الأوقات والظروف . . وعند ذاك ينصرف أمين سر القطر لدوره الاشرافي والقيادي والتربوي فضلاً

عن مهماته الأخرى .

٤ - الايمان المطلق بأهمية وضرورة استقلالية العراق والحزب بما يحصن تجربتنا الثورية من مداخلات وشرور التيارات الخارجية الأجنبية والعربية .

٥ - عدم اهتزاز الايمان والشخصية تجاه التيارات الفكرية الدولية والسلفية واعتبار عقيدة الحزب هي العقيدة القادرة وحدها على شق طريق الحياة الذي يؤمن به البعثي ، وعلى أساسها تقيم الأمور .^(١٩)

هذا ما يخص القيادة ، فما الذي يتوجب على الشعب ازاء الثورة ؟

لقد قدم الرئيس صدام حسين أمام المؤتمر القطري التاسع المنعقد بين الرابع والعشرين والسابع والعشرين من حزيران ١٩٨٢ في بغداد ، عرضاً تناول فيه بعض المنطلقات التي أثر بموجبها انجازات الثورة وشخص الأعداء المحتملين فذكر ان ثورة ١٧ - ٣٠ تموز وقيادتها تعقبت « الحياة الاجتماعية والمعاشية للشعب حتى شعيراتها الدقيقة ، وسنت أدق القوانين ، ومن أرقاها في الضمان الاجتماعي والرؤية الانسانية على مستوى العمال والفلاحين والعسكريين ، وعلى مستوى النساء ومكانتهن الاجتماعية والقانونية ، وعلى مستوى الأسرة والأمومة والطفولة ومما تتطلب من مستلزمات . وقد بنت الثورة عراقاً قوياً ومزدهراً واحتل قطرنا مكانة رفيعة على الصعيد العربي والدولي . . وقد حققت الثورة منجزات عظيمة . . التأميم . . الحكم الذاتي . . الجبهة الوطنية . . التقدم الكبير في الثقافة والتربية وفي كل الميادين الأخرى .

إذا كان الأمر هكذا . . وهو كذلك فعلاً . . الى حد الاندهاش ، فان كسب الأعداء لمجاميع محسوبة من ناحية التقييم الفني الثوري على صفوف الشعب يؤثر خللاً يتحمل الحزب في المكان والمستوى المعني مسؤوليته . . وأهم ما في الخلل هو الخلل في الحصانة المبدئية والفكرية لدى بعض الحزبيين المسؤولين أو قلة اقتدارهم

وكفاءتهم في التعبير عن مبادئ الحزب بالمنهج والأسلوب . وعجزهم عن كشف وسائل وطبيعة الأعداء وما ينبغي توفيره والتثقيف عليه في وسط الشعب ، وعلى المستويات الحزبية الصغيرة .

إن أسلوب أعدائنا في هذه المرحلة ينطلق من إثارة العادات والمفاهيم الاجتماعية والدينية المتخلفة والسلفية ، فهم يعمدون الى إثارة الغرائز على هذا الأسلوب بما يحقق الفعل المضاد للثورة ، وتتلون أساليبهم بالغش والدجل والشعوذة والكذب وحسب مقتضيات الحرب النفسية وأهدافها ، وإن الأساس الذي يجب أن ننطلق منه في مواجهة الأعداء هو الالتصاق الصميم بال جماهير ، وكشف أساليب الأعداء وتحديد المعلومات والحقائق ووضعها أمام الشعب ، وتسليط الضوء عليها ، وفضح أغراضها بأساليب مباشرة أو غير مباشرة ، وعلى أساس اختيار الأساليب الأكثر تأثيراً ، وأهم ما ينبغي أن نبدأ به هو تحصين عوائلنا وأصدقائنا ومعارفنا ازاء فعل التيارات المضادة واعتبار هذا من الواجبات النضالية والأساسية ، وعند ذاك نكون في النتيجة قد حولنا هذا الوسط المحصن لا الى وسط خارج قدرات القوى المضادة في التأثير السلبي فحسب ، وإنما حولناه الى وسط فاعل لتوعية و تحصين الشعب ، وعلى أوسع نطاق ، مما يسد الطريق على الدعايات وأساليب الأعداء الموجهة ضد الثورة » . (٢٠)

ويمكن القول ، ان ما تحقق في العراق ، وما ينتظر أن يتحقق في المرحلة القادمة ، كان نتيجة استفادة كاملة من اخفاق ثورتي ١٤ تموز ١٩٥٨ و ١٤ رمضان (٨ شباط) ١٩٦٣ بالعمل على توفير عاملين مهمين :

الأول : قيادة تاريخية موحدة وواعية ومستوعبة لحاجات الجماهير في سعيها الى البناء والنهوض الحضاري الذي يوفر لها الأقدام في محيط الأسرة الدولية .

والثاني : هو الاستقرار السياسي الذي توفره سلطة قادرة وبناء دولة قوية مزدهرة متينة قادرة على مجابهة القوى الاستعمارية والرجعية وكبح جماح العناصر

المغامرة والفئات السياسية الحاكمة التي تحركها عناصر وإرادات خارجية طامعة .

ملامح الطريق الجديد :

لقد تميزت المرحلة التي أعقبت عام ١٩٦٨ عما سبقها من سنوات في تاريخ القطر العراقي ، بان الحياة باتت تخضع للتخطيط الشامل والابتعاد عن العشوائية والارتجال ، أي ما يمكن تسميته بـ « وضع استراتيجية متكاملة » بغية الانتقال من ردود الفعل الى السيطرة على حركة الزمن والموقف المتكامل من الحياة . وهذا لم يعتمد النضج النظري حسب ، وإنما يغتنى بالتجربة على مستوى الحزب ككل وال جماهير التي صارت تطور هذا النهج ثم وجود القائد القادر على تجسيد هذا النضج^(١) وبرز التخطيط الاستراتيجي في عمليتين مهمتين قام بهما الحزب في العراق ، هما تقييم العمل وفق خطط زمنية محسوبة ، الأولى نستطيع تسميتها مرحلة المؤتمر القطري الثامن من ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٤ . والثاني مرحلة المؤتمر القطري التاسع من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ .

المؤتمر القطري الثامن :

بين الثامن والثاني عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ انعقد ببغداد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي وأعلن على الجماهير في الأيام ٥ ، ٦ ، ٧ آذار (مارس) ١٩٧٤ . وأوضحت المقدمة ان هذا المؤتمر يختلف عن المؤتمر القطري السابع الذي سبقه بأكثر من خمس سنوات والذي انعقد ببغداد بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٨ بعد قيام الثورة وتسلم الحزب السلطة السياسية في القطر العراقي بفترة وجيزة وقبل ان تغتنى

تجربة الحزب ويشهد ساعد الثورة .

ومعنى هذا القول ان المؤتمر القطري الثامن لا يكفي باستعراض منجزات مرحلة وإنما يهدف الى (وضع برنامج ثوري واقعي واضح تلتقي وتتوحد عنده إرادة الحزب وال جماهير وتنتفي فيه احتمالات الاجتهادات المتنافرة أو المتناقضة) .^(٢٢) وكان التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن ، غنياً بالفعل وشاملاً ، فقد تناولت فيه القيادة القطرية بصراحة وتفصيل ودقة ، الظروف والملابسات والعوامل التي رافقت مسيرة الحزب والثورة خلال المرحلة التي سبقت انعقاده ، سواء ما يتعلق منها بأوضاع الحزب الداخلية أو بالأوضاع القطرية والعربية والدولية ، ومقدار تأثيرها سلباً أو إيجابياً على قدرة الحزب وال جماهير ونجاحهم في تأدية هذه المهمات ومواجهة هذه المشكلات .

ولقد استخلص التقرير السياسي في تقييمه الموضوعي للأحداث ، ان مسيرة الثورة — برغم كل ما اكتنفها من اخفاقات وسلبات ، ومن ظروف وعوامل معوقة كانت بالقياس الى إمكانات الحزب وال جماهير الذاتية والى الظروف الصعبة التي أحاطت بالثورة ، قطرياً وقومياً ودولياً ، وبالقياس الى التجارب المماثلة السابقة والراهنة — مسيرة ناجحة وظافرة استطاعت بحق :

— أن تشق طريقاً جديداً متصاعداً في الحركة الثورية في القطر .

— وأن تضع القواعد الأساسية لتجربة ثورية شعبية قومية اشتراكية وديمقراطية نموذجية في الوطن العربي وفي العالم الثالث .

— تؤدي الآن وفي المستقبل بصورة أقوى وأكثر اشراقاً — دوراً طليعياً بارزاً في حركة الثورة العربية وفي حركة الثورة العالمية .^(٢٣)

واعتبر التقرير ان هذه الأهداف هي بعض ما ناضل حزب البعث العربي الاشتراكي في سبيله طيلة ثلاثين عاماً وما ناضلت من أجله الجماهير في القطر والوطن العربي وقدمت في سبيله التضحيات والشهداء .^(٢٤)

وأفرد التقرير السياسي للمؤتمر المذكور ، فصلاً لمناقشة نظريتين حول تقييم تجربة ٨ شباط ، انطلاقاً من حقيقة ان الحزب وهو يستلم السلطة من جديد يضع تجربته السابقة نصب عينه دائماً ، وان يشعر ازاءها بدرجة عالية من الحساسية .

ولخص التقرير في تقييمه بعض الطروحات السابقة في دراسة تجربة ٨ شباط ، فعارض ما رآه بعض الرفاق من ان ما طبع تجربة شباط من تحالفات وما احتوته سلطتها وأجهزتها القيادية من عناصر يمينية ، وما تميزت به حركتها من تردد عن الاقدام السريع والمباشر على اجراء تحولات اجتماعية اشتراكية جذرية تكسب تأييد الجماهير . وما شابه ذلك من العوامل كان وراء سقوط تجربة الحزب السابقة والثانية ان البعض الآخر ظن ان اتسام تجربة شباط بالعفوية والارتجال والتسرع في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاصطدام مع الحلفاء والصراع مع القوى السياسية الأخرى . وما شابه ذلك من العوامل . . كان وراء سقوط ثورة شباط .

وأوضح التقرير ان (أصحاب النظرة الأولى يبالغون في التعبير عن قلقهم من التباطؤ في اعلان قيادة الحزب للثورة ، وفي تصفية أجهزة الدولة الحساسة من العناصر المتآمرة والفاسدة ، وفي اجراء التحولات السياسية والاقتصادية الجذرية التي تتلاءم مع مبادئ الحزب وطموحاته ويلحون على ذلك . . بينما كان أصحاب النظرة الثانية يبالغون في الدعوة الى التريث وعدم استعجال الأمور في اتخاذ الاجراءات التي تتطلبها الثورة ومبادئها وأهدافها في أجهزة الدولة ، واتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المنسجمة مع مبادئ الثورة وأهدافها الثورية والقومية والاشتراكية والديمقراطية .

وفي الواقع . . ان كلتا النظريتين السابقتين كانت وحيدة الجانب في تفسيرها

للتجربة السابقة وأسباب سقوطها ، وفي استخلاص الاستنتاجات الصحيحة والمناسبة للمرحلة الراهنة منها .

وينتهي التقرير السياسي الى القول : ان تجربة شباط لم تسقط لأنها غالت في ما سمي بالاتجاه « اليساري » أو لأنها غالت في ما يسمى بالاتجاه « اليميني » . .
وإنما كان من أبرز عوامل سقوطها ان قيادتها فشلت في تحقيق التوازن الثوري بين الأهداف والآمال ، وبين الظروف الموضوعية المحيطة بالثورة ، ولم تتمكن من حساب المراحل والامكانيات بدقة ووضع برنامج متدرج ومتصاعد لتحقيق أهدافها الأساسية .

كما ان قيادة ثورة شباط (أي قيادة الحزب حينذاك) لم تمارس مهامها كقيادة بالمعنى الطبيعي لقيادة حزب ثوري . . وترك جهاز الحزب بدون توجيه مركزي دقيق وشامل ، ولذلك لم يؤد الحزب ، كمؤسسة ثورية طليعية ، مهماته في قيادة الثورة على الوجه المطلوب بصرف النظر عن الظروف المحيطة به والمشكلات والأخطار التي تواجهه فافلت الزمام من يده الأمر الذي جعل الردة ممكنة وسهلة . وبعد ثورة ١٧ - ٣٠ تموز كان لابد من تأكيد النظرة الصحيحة الى تجربة ثورة شباط عند كل قضية أو مشكلة أو مهمة تطرح على الحزب ، كما كان لابد من استخلاص استنتاجات وبرامج عمل صحيحة من تلك المعالجات . (٢٥)

انجازات الثورة في المرحلة الأولى :

يتطرق التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن بالتفصيل الى انجازات الثورة في الخمس سنوات الأولى ، ولعل ما يهمنا هنا ، ما جاء منه في باب المهمات الوطنية والديمقراطية والتي تطرق فيها الى جملة حقائق منها ما يتعلق :

١ - (بالاستقلال السياسي) الذي عبرت عنه الثورة بمهمتين الأولى هي
تصفية شبكات التجسس والعمالة تصفية جذرية وحاسمة . وقد تبدو
هذه المهمة لغير المطلعين على أوضاع القطر العراقي السابقة اطلاقاً
كافياً فرعية لا تتعدى اعتقال بضعة أشخاص وإنزال القصاص
القانوني بهم . غير انها كانت في الواقع ، من أخطر المهمات الوطنية
وزادتها خطورة وأعطاها بُعداً قومياً خطيراً الأوضاع السياسية
والعسكرية والنفسية التي نشأت عن هزيمة حزيران وما تتطلبه
من ارادة وطنية وقومية غير مقيدة لمقارعة العدو الامبريالي والصهيوني .
والمهمة الثانية التي واجهتها الثورة في ميدان تعزيز الاستقلال السياسي وتحرير
الارادة الوطنية من كل قيد هي « بناء سلطة وطنية مركزية قوية » . ففي بلدان العالم
الثالث عندما تكون السلطة ضعيفة ومهزوزة تتآكلها الانقسامات وتقوم فيها الكتل
المتناحرة تجدد نفسها ، موضوعياً ، في حالة عجز عن التصرف بارادة وطنية حرة
في كافة الميادين حتى وإن كانت نواياها وبرامجها وطنية لا شائبة فيها .

٢ - وفي ميدان (الاستقلال الاقتصادي) فقد واجهت الثورة - منذ
المرحلة الأولى - مهمة خوض معركتين هما : معركة الاستثمار الوطني
للنفط ، ومعركة الاستثمار الوطني للكبريت . ان العراق بلد غني
بالخامات الكبريتية ، وقد سعت الاحتكارات الاستعمارية
- وبخاصة الأمريكية - الى السيطرة على هذه الثروة منذ العهد
الملكي ..

وقد بدأ التفكير بالتأميم في صيف عام ١٩٧٠ ، وبعد فشل مفاوضات لم يعلن
عنها في حينه بين الحكومة وشركات النفط ، تبين فيها للحزب ان الشركات تحاول
انتهاج خطة تسويق تستهدف ترويض الثورة وتهيئة مقدمات إسقاطها .

وكان قرار التأميم الخطوة الحاسمة الكبرى على طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي الناجز للبلاد فأصبحت الحكومة بعده تسيطر على (٦٥٪) من قطاع انتاج النفط ، الذي كان القطاع الوحيد الخاضع للسيطرة الأجنبية ، ما عدا نسبة ضئيلة كان يمثلها الانتاج الوطني في حقل الرميلة ، كما أصبحت تسيطر على (٩٩,٧٥٪) من رقعة الأرض التي يستخرج منها النفط .

لقد أثار قرار التأميم نتائج وأبعاداً تعدت نطاق الاستقلال السياسي بمعناه الاعتيادي لأسباب أساسية منها ان شركات النفط الاحتكارية ليست مجرد شركات تجارية أجنبية تسيطر على قطاع كبير أو صغير من الاقتصاد الوطني في هذا البلد أو ذاك ، وإنما هي اخطبوط دولي عملاق يمتد في عدة قارات ويرتبط أشد الارتباط بمصالح الامبريالية الاستراتيجية وموقعها الدولي وسياستها الكبرى . . مما يجعل الصراع معها صراعاً مباشراً مع الامبريالية وفي أخطر مواقعها الحساسة .

٣ - وفي إطار (المسألة الكردية) سعى حزب البعث العربي الاشتراكي بكل الطرق المتاحة ومنذ ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ لحل المسألة الكردية التي كانت قد بلغت درجة كبيرة من التعقيد والتشابك بسبب التداخلات العديدة التي طرأت عليها وبخاصة التداخلات الأجنبية وبسبب الموقف التعسفي والشوفيني الذي وقفته الأنظمة الرجعية والدكتاتورية من الجماهير الكردية وتطلعاتها المشروعة واستمرار القتال سنوات طويلة وبسبب أوضاع الحركة الكردية ذاتها وعوامل عديدة أخرى .

وقد استطاع الحزب أن يجد الصيغة الصائبة والمتكاملة من النواحي النظرية والسياسية والعملية وان يجسدها في الوثيقة التاريخية العظيمة - بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ الذي يعد نقطة تحول تاريخية في نضال جماهيرنا الكردية وتطلعاتها

القومية المشروعة وفي نضال شعبنا في القطر العراقي بأسره من أجل بناء مجتمع ديمقراطي تقدمي مزدهر.

٤ - وفي مجال العمل الجبهوي ، فقد طرح تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة السياسية في ١٧ - ٣٠ تموز مسألة موازين القوى السياسية في البلاد وفي الجبهة بشكل جديد ودقيق بالنسبة للحزب وللأطراف السياسية الأخرى.

وكان من الضروري تماماً العمل بجهد دائب وصبور وبروح جبهوية عالية للوصول الى صيغة دقيقة ومستقرة لموازن القوى الأساسية داخل الجبهة يحتل خلالها حزب البعث العربي الاشتراكي وبحق دوراً قيادياً متميزاً.

ومن ناحية أخرى اعتبر اعلان بيان الحادي عشر من آذار من جانب الحزب ، كحل مبدئي وسياسي صائب ومتكامل للمسألة الكردية عامل توحيد في داخل الحركة الوطنية في البلاد ، بعد ان كانت المسألة الكردية من أهم أسباب الخلاف والتناقض بينها . وبذلك أزيلت واحدة من أكبر المعوقات التي تعترض قيام الجبهة التقدمية في القطر العراقي .

إن العمل النظري والسياسي الكثيف ومتعدد الجوانب الذي قام به الحزب خلال المرحلة الماضية قد عبّد الطريق أمام قيام الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وجعله ممكناً . ويمكن القول انه برغم ما تطلبت عملية اقامة الجبهة من وقت طويل ومن جهود مضيئة فان الجبهة قد قامت في الوقت المناسب وبالصيغة المناسبة .

٥ - أما في مجال (التحولات الديمقراطية) فقد سعى حزب البعث العربي الاشتراكي على العمل الحثيث لتحقيق ما يلي :

آ - انجاز تشكيل المجلس الوطني بصيغته المرحلية .

ب - استكمال المستلزمات النظرية والسياسية والتشريعية لصيغة مجالس الشعب

وتوفير الكوادر المجربة لقيادتها ، واعطاؤها ما تستحقه من الاهتمام والرعاية كمؤسسة جديدة من مؤسسات المجتمع الثوري وكريزة من ركائز بناء التجربة الديمقراطية الشعبية .

ح - توسيع الفرص المتاحة للصحافة الحزبية والرسمية والمنظمات الشعبية لممارسة النقد ، وفي اجراء المناقشات والحوار حول القضايا الأساسية والقضايا التي تهم المواطنين ، والسعي دائماً وبكل الوسائل المتيسرة لتوسيع قاعدة المشاركة في مناقشة هذه القضايا وإيجاد الحلول لها .

د - وفي إطار المرحلة القادمة ككل ، وبعد انضاج الشروط الملائمة يجب السعي لاستكمال مقومات التجربة الديمقراطية الشعبية بوضع دستور دائم للبلاد ، واجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني وتشكيل مجالس الشعب على أساس الانتخاب .

٦ - وفي ميدان الجيش والقوات المسلحة ، فقد واجه الحزب والثورة منذ اليوم الأول للثورة وبصورة ملحة جداً مهمتين أساسيتين :

الأولى : تعزيز قيادة الحزب للجيش جنباً الى جنب مع تطهيره من العناصر المشبوهة والمتآمرة والمغامرة ، ونشر مبادئ الحزب والثقافة القومية والاشتراكية العامة بين منتسبيه ، ووضع الأسس والضوابط المبدئية والعسكرية التي تمكنه من تأدية واجباته على أكمل وجه ، وتحصنه ضد الانحرافات والمنزلاقات التي ارتكبتها باسمه ، في العهدين القاسمي والعارفي ، زمر « الارستقراطية العسكرية » . . وضمان التحامه الكامل بالحركة الشعبية التي يقودها الحزب ، وإسهامه الفعال والصحيح في البناء الثوري ، وفي تأدية المهمات الوطنية والقومية .

والثانية : هي القضاء على أوضاع التخلف والفوضى التي

نشأت في الجيش خلال العهد الماضي ، وتنظيمه على أسس علمية حديثة وتطوير أساليب تدريبيه وتعبثته وقدراته النضالية والفنية ، وزيادة تشكيلاته وإمداده بأسلحة ومعدات قوية وحديثة . . كي يتمكن - وعلى أفضل وجه - من تأدية واجباته المقدسة في الحفاظ على وحدة البلاد ودرء العدوان الخارجي ، والإسهام الفعال في المعركة القومية ضد العدو الامبريالي والصهيوني .

وخاطب التقرير السياسي الجماهير في الختام مذكراً بان « المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي يضع أمامكم هذا التقرير الذي يحتوي دراسة جادة وصادقة لتجربة المرحلة السابقة منذ انبثاق الثورة وحتى تاريخ انعقاده ، كما يحتوي برنامجاً ثورياً لمرحلة السنوات الخمس المقبلة حتى انعقاد المؤتمر القطري التاسع » . (٢٦)

المؤتمر القطري التاسع :

بين المؤتمر القطري الثامن - كانون الثاني ١٩٧٤ ، والمؤتمر القطري التاسع - حزيران ١٩٨٢ ، قطع حزب البعث العربي الاشتراكي وثورته في القطر العراقي مرحلة طويلة وحافلة بالأحداث الجسام والمنجزات الكبيرة ، وإذا كانت المرحلة التي سبقت المؤتمر القطري الثامن قد تميزت بالدرجة الأولى بكونها تثبيت السلطة الثورية ، والحفاظ على الوحدة الوطنية وخوض معارك الصمود بوجه مؤامرات الاستعمار والرجعية ، وشق الطريق بصعوبة لتحديد هوية الحزب والثورة بعد فترة طويلة من النكسات ، والانقسامات ، والانحرافات ، والتشويشات ، فان المرحلة التي تلت المؤتمر القطري الثامن ، وإن حملت بعض ملامح الفترة السابقة ، وخاضت بعض معاركها ، قد تميزت بالدرجة الأولى بكونها مرحلة استقرار الثورة ،

واستمرارها ، وازدهار عطائها في كافة الميادين .

وقد تناول التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع نفس البنود التي تطرق اليها التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن مع اضافة فصلين مهمين هما « قادية صدام » و « المسألة الدينية » وسبب ذلك عائد الى ان المؤتمر القطري التاسع أدرك فترة اندلاع الحرب العراقية الايرانية في ٤/٩/١٩٨٠ .

وإتماماً للفائدة ، واستكمالاً للصورة التي نرسمها عن نضال الشعب العراقي في مراحل مهمة من تاريخه نلقي بعض الضوء على ما تحقق في الفترة التي تناولها التقرير الجديد .

المهمات الوطنية والقومية :

يشير التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع الى ان الثورة قدمت في السنوات ٧٤ - ١٩٨٢ العديد من المنجزات على الصعيدين الوطني والقومي وكما يلي :

١ - الاستقلال السياسي : لقد أغنت تجربة الحزب خلال المرحلة موضوع البحث في معركة الاستقلال الوطني ، واكتشف بعمق ان المسألة لا تقف عند حدود الاستقلال السياسي الذي تم تحقيقه بصورة حاسمة ، وإنما تتصل اتصالاً وثيقاً بصيانة الارادة الوطنية الحرة وتأمين كل مستلزماتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وغيرها من المستلزمات وبخاصة في ظروف التصدي للمهمات الوطنية والقومية الكبيرة والمعقدة . ومن أبرز المستلزمات الأساسية لذلك :

أولاً : بناء علاقات دولية متوازنة مع مختلف القوى في العالم ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الوطنية والقومية . ان عدم تحقيق هذا الانجاز يوقع القطر المعني ، ليس بالارادة وإنما بالنتيجة ، في فلك إحدى القوى الكبرى ، أو في فلك مجموعة معينة من الدول ، وقد أكد الرفيق صدام حسين في أحاديثه

الى السفراء العراقيين في عام ١٩٧٥ والتي نشرت في كتاب (نضالنا والسياسة الدولية) هذه المسألة ووضع الحلول السليمة لها ، وأكد ضرورة تنويع علاقات العراق الخارجية ، وبخاصة مع مراكز القوى في العالم ، والمراكز الناشئة منها لتعزيز الارادة الوطنية الحرة من ناحية ، وتوفير فرص أفضل لتأمين الحاجات الوطنية والقومية في شتى الميادين من ناحية أخرى .

ثانياً : مسألة تنويع مصادر التسليح . ان هذه المسألة المهمة في تعزيز الاستقلال السياسي والارادة الوطنية الحرة لكل الدول تحتل بالنسبة لظروف العراق الخاصة ولطبيعة مهماته القومية مرتبة مهمة جداً ، وحساسة جداً .^(٢٧)

٢ - الاستقلال الاقتصادي : طبقاً لتوجيهات المؤتمر القطري الثامن تم انجاز المشاريع النفطية ذات الطبيعة الاستراتيجية مثل (الخط الاستراتيجي) و (ميناء البكر) والعميق وأنبوب النفط المار عبر تركيا وغيرها من المشاريع الكبيرة التي تسهم في توطيد أركان الاستقلال الاقتصادي .^(٢٨)

أما في ميدان التجارة الخارجية وعلاقتها بمسائل الاستقلال الاقتصادي التي تعرض لها التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن ، فقد اتبعت الثورة سياسة متوازنة ، فأقامت العلاقات التجارية مع الدول الصديقة ومع الدول التي نحقق نفعاً من التعامل معها ، وتم ربط صلاتنا التجارية بمواقف هذه الدول من قضيتنا الوطنية والقومية ومن مسألة تسويق النفط ، وبذلك تجنب العراق أية محاولة لربط اقتصادياته بأية كتلة أو محور أجنبي . ان العراق يتصرف في الميدان التجاري بكل حرية مما يجعل استقلاله الاقتصادي غير منقوص .

كما انتهج العراق نفس المبادئ في تنفيذ خطة التنمية الشاملة . ان تنفيذ خطة شاملة وطموحة يتطلب الاستعانة بالشركات والمؤسسات والخبرة الأجنبية . . كما برزت الحاجة ايضاً الى استخدام الأيدي العاملة الأجنبية . وقد حرصت قيادة الحزب والثورة على تنويع التعامل مع الدول في هذا الميدان لكي لا ترتبط خطة

التنمية الوطنية بأية جهة أجنبية محددة مما قد يقيد ارادتنا الوطنية الحرة ويمس استقلالنا ، ومع الاهتمام بالتنوع في تنفيذ المشاريع ، وعامل سرعة الانجاز التي هي ضرورية جداً ، والأسعار ، فان القيادة غالباً ما كانت توزع الفرص على الشركات والمؤسسات والدول الأجنبية وفق منظور سياسي يحمي الاستقلال الوطني والارادة الوطنية من أي شكل من أشكال التلاعب أو التأثير ، ويربط تلك الفرص بمواقف الدول المستفيدة من قضاياها الوطنية والقومية .^(٢٩)

٣ - المسألة الكردية : بعد شهرين من انتهاء أعمال المؤتمر القطري الثامن ، وفي الموعد المحدد لتطبيق الحكم الذاتي وفقاً لبيان آذار ١٩٧٠ ، أعلن مجلس قيادة الثورة في ١١ آذار ١٩٧٤ قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وأنشئت بموجبه هيئات الحكم الذاتي - المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي - التي تضمن للشعب الكردي ممارسة حقوقه المشروعة في إطار الوحدة الوطنية .

غير ان زمرة الملا مصطفى البارزاني لم تتعاون مع قيادة الثورة ، واتخذت مواقف معادية للوحدة الوطنية ، وللثورة ، وشرعت بالتمرد المكشوف على نطاق واسع جداً .

إن المنطلق الأول في النهج الذي اتبعته الثورة في المعركة ضد التمرد هو الموازنة الدقيقة والواعية بين ضرورة النضال بكل الوسائل المشروعة ضد التمرد وبين الالتزام المبدئي الكامل بقانون الحكم الذاتي ، وتأمين الحقوق المشروعة لشعبنا الكردي ، تماماً ، كما أكد ذلك المؤتمر القطري الثامن .

إن لقيادة التمرد خبرة طويلة في مواجهة القوات المسلحة العراقية وكان من بين تقديراتها الخاطئة انها يمكن ان تخوض حرباً طويلة الأمد ضد قوات مسلحة تقليدية تتبع وسائل عسكرية تقليدية ، وبذلك تحقق الغرض من التمرد وهو الاستنزاف المرتبط بالتآمر على الثورة والذي يستهدف إسقاطها أو إخضاعها للمخططات والتأثيرات الاستعمارية والأجنبية . لقد وعت القيادة هذه الحقيقة . وضعت

خطط مستحدثة استندت اليها الاتجاهات الأساسية للعمليات العسكرية الناجحة واتبعت في القتال أساليب جديدة فاجأت المتمردين وأربكت خططهم وأوقعت بهم خسائر كبيرة ، وقد بذل جهد كبير في هذا المضمار ، إذ لم يكن سهلاً تغيير أساليب القتال في الجيش بعد سنوات طويلة من اعتمادها .

وبالقضاء على التمرد الرجعي أمكن تطبيق مقومات الحل الديمقراطي للمسألة الكردية ، فقامت مؤسسات الحكم الذاتي وترسخت ، وساد الاستقرار والاطمئنان في شمال الوطن ، وبدأت عملية التنمية تنتشر في كافة أرجاء المنطقة بعد ان حرمت منها سنوات طويلة وتخلفت عن ركب التطور في بقية مناطق العراق .

وقد رصدت الثورة مبالغ كبيرة لتعمير منطقة الحكم الذاتي وتطويرها فأنشئت الصناعات وشقت الطرق ، وبنيت المدارس ، والمستوصفات والمستشفيات ، وتطورت المرافق السياحية في المنطقة وازدهرت حركة السياحة فيها .^(٣٠)

٤ - الجبهة الوطنية والقومية التقدمية : تطورت العلاقات بعد الثورة بين حزب البعث العربي الاشتراكي والأحزاب الأخرى حتى تمت اقامة الجبهة في تموز ١٩٧٣ واعلان ميثاقها وتشكيل هيأتها في آب ١٩٧٣ .

واعتبر الحزب قيام الجبهة انجازاً وطنياً مهماً ، وخطوة بارزة على طريق توحيد قوى الشعب من أجل انجاز المهمات الوطنية والقومية انجازاً عميقاً وشاملاً ، واستشعرها نموذجاً يمكن أن يشع بآثاره الايجابية على قوى حركة الثورة العربية التي عانت سنوات طويلة من شرور التمزق والتناقض .

وكان من أبرز النقاط الجوهرية التي تم الاتفاق عليها عند اقامة الجبهة مع الحزب الشيوعي العراقي منع أي شكل من أشكال التنظيم والنشاط السياسي في داخل الجيش والقوات المسلحة لأي حزب أو حركة سياسية عدا حزب البعث العربي الاشتراكي . . وقبل قيام الجبهة في تموز ١٩٧٣ كان قد صدر في ١٠/١١/١٩٧١ قانون يوضح هذه المسألة بدون أي لبس ، وكان القانون سارياً

ومعمولاً به منذ ذلك الوقت. (٣١)

غير ان الحزب الشيوعي العراقي حاول بكل الوسائل الالتفاف على هذا الاتفاق بعد قيام الجبهة واستمر في النشاط التنظيمي داخل القوات المسلحة ، وعندما كان هذا النشاط يكتشف من قبل الأجهزة المعنية كانت قيادة الحزب الشيوعي تحاول تقديم التبريرات لانقاذ القائمين به من العقاب أو محاولة تخفيفه . ودفعت بعض قادة البلدان الشيوعية الى إرسال رسائل الى القيادة تطلب منها عدم تنفيذ حكم الاعدام بهؤلاء. (٣٢)

وكان رد قيادة الحزب واضحاً وصارماً ، فقد تم إعداد رسائل جوابية لقادة البلدان الذين أرسلوا الرسائل تؤكد بكل وضوح رفض أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ، وتؤكد ان الثورة عازمة على تطبيق القوانين على كل من يخالفها .

إن مسيرة الجبهة الوطنية التي قامت قواعدها على أساس الاخلاص للوطن وللثورة لم تتوقف بخروج الحزب الشيوعي منها ، بل انها سارت في طريقها الطبيعي وهي تؤدي واجبها في ضم كافة الوطنيين المخلصين في إطار من العمل الموحد لخدمة الوطن وتعميق مسيرة الثورة. (٣٣)

٥ - التحولات الديمقراطية : جرى العمل على تنفيذ توصيات المؤتمر القطري الثامن بإكمال انجاز المجلس الوطني وانتقاله من طريق التعيين الى الانتخابات العامة وتوسيع الفرص المتاحة للصحافة الحزبية والرسمية والمنظمات الشعبية لممارسة النقد ، وفي اجراء المناقشات والحوار حول القضايا الأساسية والقضايا التي تهم المواطنين والسعي دائماً بكل الوسائل المتيسرة لتوسيع قاعدة المشاركة في مناقشة هذه القضايا وإيجاد الحلول لها. (٣٤)

النصر وفاق السلام :

في يوم الرابع من أيلول ١٩٨٠ قصفت المدفعية الايرانية الثقيلة ، وبعيدة

المدى مدن خائقين ومندلي وزرباطية ومنطقة نفط خانه وكان هذا العدوان معزراً بحشود عسكرية واسعة على الحدود العراقية وداخل الأراضي العراقية (زين القوس وسيف سعد وهيلة وخضر) .

لقد كان هذا التصرف يعني من الناحية الواقعية اعلان الحرب . وكان السكوت عليه يعني القبول بنقل ساحة الحرب الى الأرض العراقية . ازاء هذا التطور ، قررت القيادة ضرب المدن الايرانية الحدودية في المنطقة بالمدفعية معاملة بالمثل ، وإبعاد المدفعية الايرانية عن المواقع التي يمكن أن تصيب منها المدن الحدودية العراقية .

وازاء هذا التطور اجتمعت القيادة في ٢١ أيلول ١٩٨٠ وكان تقييماً الدقيق للمواقع العسكري هو ان النظام الايراني يعد لهجوم شامل بري وجوي على أراضينا وعلى المدن والمنشآت الحيوية العراقية وعلى قواعدنا الجوية لذلك وتحوطاً من هذه الضربة المعادية اتخذت القيادة قراراً تاريخياً بالهجوم الشامل على المواقع العسكرية الايرانية واحتلال مناطق محددة من إيران بما يضمن تحقيق الأهداف التالية :

١ - إبعاد ساحة الاشتباكات العسكرية عن الأراضي العراقية ، وتأمين الأراضي والمدن العراقية من العدوان العسكري الايراني ، وبخاصة القصف المدفعي .

٢ - إشعار النظام الايراني بقوة العراق وقدرته على ردع العدوان وتبديد أوهامه في السيطرة على العراق ، ودحض التقديرات المشبوهة العربية والدولية التي كانت تغريه بالعدوان .

٣ - ارغام النظام الايراني على التخلي عن أطماعه التوسعية في العراق وفي المنطقة واحترام سيادة العراق على أرضه ومياهه وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وبلدان المنطقة واتخاذ حالة الحرب والوصول الى اتفاق يضمن هذه الأهداف .

وفي الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الثاني والعشرين من أيلول ١٩٨٠ قامت طائرات القوة الجوية العراقية -بالاغارة على القواعد والمطارات الحربية الايرانية ، واجتازت القوات المسلحة العراقية الأراضي الايرانية في محورين أساسيين :

١ - محور القاطع الأوسط باتجاه مدينة قصر شيرين ، وسربيل زهاب وكيلان غرب ، وسومار ومهران .

٢ - ومحور القاطع الجنوبي باتجاه المحمرة والأحواز ودزفول والشوش .
وخلال ستة أيام من القتال الباسل ، والحركة السريعة الجريئة وصلت القوات المسلحة العراقية الى جميع الأهداف التي رسمتها لها القيادة .^(٣٥)

وفي ٨/٨/١٩٨٨ احتفل العراقيون بالانتصار الكبير الذي تحقق والذي توج بإيقاف إطلاق النار بين العراق وإيران .

وكان أول نشاط يقوم به الرئيس صدام حسين يوم ٩/٨/١٩٨٨ هو زيارة سكنه القديم في حي دراغ بالمنصور ابان النضال السري الذي حول الى متحف ضم للوازم التي استخدمها في ذلك العهد ومن بينها طابعتان ورونيو استخدمها في طبع وتوزيع منشورات الحزب وعدد من الصور الفوتوغرافية التي التقطت عام ١٩٦٣ وخنجر وفأس استخدمها كسلاح في ذلك العهد .^(٣٦)

إن هذا يعني ان النصر الذي تحقق في المعركة ، ما كان إلا « ثمرة ذلك التاريخ » الذي عبر من خلاله الحزب عن روح ثورية وعن وعي ثوري ملتحم بالجماهير ومعبر عن شخصية العراق القومية والحضارية .

أمام هذه التجربة كانت كل المؤامرات التي حاولت أن تتصدى للمسيرة

وكل النكسات تتحول الى دروس ثمينة .

إن كل ذلك ، يجعلنا نقول بلا تردد اننا نحب تاريخنا لأن سلبياته هي دروس مضافة ، وإيجابياته رصيد للمستقبل .

أما الجيش العراقي الذي كان أداة فاعلة لتحقيق النصر ، فقد تكاملت فيه تلك اللبنة الأولى للجيش (العقائدي) المتمثلة في « دبابات رمضان »^(٣٨) التي سارت خلفها الطلائع المدنية جنباً الى جنب مع الطلائع العسكرية والتي أنجزت ثورة ١٧ - ٣٠ تموز في « دبابات تموز » ليلة اقتحمت القصر الجمهوري بالثوار مدنيين وعسكريين ، وكانت هي « الدبابات » والأسلحة الساندة الأخرى التي حررت الفاو مدينة الفداء وبوابة النصر العظيم يوم ١٧ / ٤ / ١٩٨٨ في عمليات « رمضان مبارك » التي كانت كلمة السر لثورة ١٤ رمضان (٨ شباط) ١٩٦٣ ، وكانت « صواريخ تموز » طفرة نوعية متميزة أوصلت العراق الى مصاف الدول السائرة في طريق العلم وموكب الحضارة .

هوامش

- (١) شفيق عبدالرزاق السامرائي ، صدام حسين - نضاله وفكره السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ .
- (٢) مقابلة شخصية مع الدكتور الياس فرح بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٨٩ وبتاريخ ١٥ / ١٢ / ١٩٨٨ .
- (٣) المصدر السابق .
- (٤) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣ .
- (٥) المصدر السابق ، ص ٢٣ .
- (٦) المصدر السابق ، ص ٢٢ .
- (٧) المصدر السابق ، ص ٢٧ .
- (٨) التقرير المركزي للمؤتمر القومي التاسع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .
- (٩) المصدر السابق ، ص ٣١ .

- (١٠) من بين أبرز تلك المؤامرات ما حدث في عام ١٩٧٠ وحزيران ١٩٧٣ وتموز ١٩٧٩ كذلك أنظر محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين ، برزان التكريتي .
- (١١) التقرير المركزي ، مصدر سبق ذكره ص ٣٢ .
- (١٢) التقرير المركزي ، مصدر سبق ذكره ص ١٦٠ .
- (١٣) المصدر السابق ، ص ٢٩ .
- (١٤) المصدر السابق ، ص ٢٩ .
- (١٥) د. الياس فرح ، القومية العربية والوحدة العربية ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ١٩٦ .
- (١٦) التقرير المركزي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .
- (١٧) علم النفس العسكري ، كامل علوان الزبيدي ، جامعة بغداد ١٩٨٩ ، ص ١٧٣ .
- (١٨) المصدر السابق ، ص ١٣٥ .
- (١٩) التقرير المركزي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ .
- (٢٠) المصدر السابق ، ص ١٨ .
- (٢١) مقابلة شخصية مع الدكتور الياس فرح بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦ .
- (٢٢) التقرير السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .
- (٢٣) المصدر السابق ، ص ٧ .
- (٢٤) المصدر السابق ، ص ٧ .
- (٢٥) المصدر السابق ، ص ٣٤ .
- (٢٦) المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .
- (٢٧) التقرير المركزي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧ .
- (٢٨) المصدر السابق ، ص ٥٥ .
- (٢٩) المصدر السابق ، ص ٥٦ .
- (٣٠) المصدر السابق ، ص ٦٢ .
- (٣١) المصدر السابق ، ص ٧٢ .
- (٣٢) المصدر السابق ، ص ٧٣ .
- (٣٣) المصدر السابق ، ص ٧٤ .
- (٣٤) المصدر السابق ، ص ٧٥ .
- (٣٥) المصدر السابق ، ص ١٩٩ .
- (٣٦) المصدر السابق ، ص ٢٠٠ بتصرف ولمزيد من التفاصيل راجع فصل (قادية صدام)

من التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع .

(٣٧) جريدة الثورة ، العدد ٦٦٤٩ في ١٠/٨/١٩٨٨ ، ص ٢ .

(٣٨) دبابات رمضان - هو كتاب الباحث الذي صدر عن دار الشؤون الثقافية عام ١٩٨٨ ، ويعتبر هذا البحث مكملاً له ومن المفيد الاطلاع عليه لاستكمال الصورة التي نرسمها عن جزء من تاريخ العراق السياسي .

علي خيون

بغداد - ١٩٩٠